

ولو قلع الاعور احد يمين المسيح عهد قال ابو حنيفة وشافعي  
بسبب القصاص فان عفا نصف دية وقال احمد لا قصاص بل دية  
كامله وفي اليد بين الدية كامله في كل واحد نصفها بان جماع وكذا  
الامر في الرجلين واجمع علي ان في اللسان الدية وان في لونه دية  
وفي ذهاب العقل دية وان في ذهاب السمع لدية واذا هرب من رجل  
رجل فمهمه مشعر لحيته فلم يثبت او اذهب مشعر رأسه  
او مشعر حاجبه او هذاب عينيه فلم يعقد قال ابو حنيفة و احمد  
في ذلك دية وقال شافعي ومالك فيه حكمه **فصل**  
واجمع علي ان دية المرأة المحرمة المسلمة في نفسها على النصف من  
الدية الرجل المحر المسلم ثم اختلف هل يساويه في الجراح ام لا  
فقال ابو حنيفة وشافعي في الجديون تساوويه في شئ من  
الجراح بل جراحها علي النصف من جراحه في القليل والكثير  
وقال مالك وشافعي في القديع و احمد في احد يروا بتمية سوية  
في الجراح فيما دون ثلث الدية فاذا بلغت الثلث كانت  
دية جراحها على النصف من دية الرجل وقال احمد في الرواية  
الاخرى وهي اظهر روايتيه واختارها الخريفي في تسوية  
التي ثلث الدية فاذا زاد على الثلث فهو على النصف ولو طوى و  
زوجه وليس مثلهما بوطي فاذا خال ابو حنيفة و احمد  
لا ضمان

لا ضمان عليه وقال شافعي عليه الدية وعند مالك روايتان  
اشهرهما فيه حكمه ولا ضرب دية **فصل**  
وختلف في دية الكناجي اليهودي والنصراني فقال ابو  
دبته كدية المسلم في العمد والخطا من غير فرق وقال  
مالك بن نضير دية المسلم في العمد والخطا من غير فرق وقال  
شافعي دية المسلم في العمد والخطا من غير فرق فقال  
احمد ان كان لليهودي والنصراني عهد وقتله مسلم عمدا  
فديته كدية المسلم وان قتله خطا فروايتان احدهما  
نصف دية مسلم واختارها الخريفي والثانية ثلث دية  
المسلم والمجوسي دية عند ابو حنيفة كدية المسلم في  
العمد والخطا من غير فرق وقال مالك وشافعي دية  
المجوسي ثمانية درهم في العمد والخطا وقال احمد  
في الخطا ثمان مائة درهم وفي العمد الف وستماية درهم  
وختلف في دية الكناجيات والمجوسية فقال ابو حنيفة  
ومالك وشافعي دياتهم على النصف من ديات رجالهم  
وان الخطا والعمد وقال احمد علي النصف في الخطا وفي  
لعمد كالرجل منهم سواء **فصل** ان العبد  
اذا جنى جناية تارة تلو خطا وتارة تكون عمدا فان